الحواشي المتفرقة على الأفق المبين

لـ مولوي محمد طيب المكِّي ثم الرامبوري

المشهور بـ **عرب صاحب**

المتوفى في ذي القعدة 1334هـ (1916م)

ترجمة المحشي من كتاب نزهة الخواطر:

الشيخ الفاضل العلامة محمد طيب بن حمد صالح الكاتب المكي ثم الهندي الرامبوري ، أحد العلماء المبرزين في العلوم الأدبية والمعارف الحكمية ، قرأ العلم على والده وعلى غيره من العلماء ، وقدم الهند في شبابه ، فاشتغل مدة على مولانا إرشاد حسين العمري الرامبوري ، ثم لازم **العلامة عبد الحق بن فضل حق الخير آبادي** ببلدة رامبور وأخذ عنه العلوم الحكمية ، ثم أخذ الحديث عن شيخنا المحدث حسين بن محسن الأنصاري اليماني بمدينة بهوبال ، ثم ولي التدريس في المدرسة العالية برامبور ، فدرس وأفاد بها مدة عمره وأقام بعض الوقت مدرساً في دار العلوم التابعة لندوة العلماء بلكهنؤ.

وكانت له يد بيضاء في العلوم الأدبية والمعارف الحكمية ، وكان يحفظ جملة من أخبار العرب وأنسابها وأشعارها لا يحفظها غيره ، وكان سليم الطبع حاضر الذهن ذكياً يتوقد ذكاء غير أن فيه شدة ، وله إنصاف في العلم بحيث لا يصر على أمر إذا عرف الدليل على خلافه ، بل يذعن للحجة وينقاد للحق أينما كان.

له رياض الأدب ، والنفحة الأجملية في الصلاة الفعلية ، وكتاب الملاطفة في الرد على المولوي أحمد رضا في التقليد ، وكتاب الانتقاد على العلامة محمد محمود الشنقيطي التركزي في رده على عاكش اليمني شارح لامية العرب للشنفري ، وهذا الكتاب أدبي لطيف في بابه ، وكتاب القبسة في الفنون الخمسة: المعاني والبيان والبديع والعروض والقوافي ، وكتاب المكالمة في اللغة الدارجة ، وكتاب الأحاجي الحامدية ، وكتاب

ما جرى من الفضول ، وكتاب الحسن والأحسن ، وكتاب في القراءة خلف الإمام ، وكتاب في معنى لا إله إلا الله، ورسالة في معنى أولي الأمر في قوله تعالى ﴿ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ ﴾ وله رسائل كثيرة في المعقول ، وحواش على شرح السعد على القطبية ، وحواش على المفصل.

ترجمة المحشي من كتاب الأعلام للزركلي:

محمد الطيب بن محمد صالح بن محمد عبد الله العَلَوي، المكيّ ثم الهندي:

عالم بالعربية والمنطق ، له نظم وتآليف ، ولد بمكة ، ونشأ في (لامو) بشرقي إفريقية (البريطانية) ورجع إلى مكة فتعلم بها ، وقصد الهند، فقرأ على علماء (رامفور) وتولى التدريس في مدرستها الحكومية العالية ، وتوفي بها .

وكان سلفي العقيدة ، اشتهر في الهند بلقب (عرب صاحب) ، وألف كتبًا منها (المكالمة في اللغة العربية الدارجة بمكة المكرمة – ط) و (الأحاجي النحوية الحامدية – ط) و (النفحة الأجملية في الصلات الفعلية – ط) في اللغة ، و (حاشية على المفصل – ط) و (حاشية على الشمسية – ط) و (الملاطفة – ط) في الرد على المقلدين .

الحواشي المتفرقة على الأفق المبين

قوله: ((**تلويح استناري**))[1]

أقول: التلويح الإشارة من بعد [. .] ، والاستنارة قبول النور بحيث يصير القابل ظاهرًا للمبصر ، فنسبة هذا التلويح إلى الاستنارة يشعر بأنه تلويح فيه توضيح ونوع تصريح .

وإنما عنون هذا البحث بالتلويح لأنه يشير إلى رد أقوال أربعة وإلى بيان انحياز الوجود عن جميع المحمولات .

الأول: الإشارة إلى رد قول من قال أن للوجود معنيَين:

الأول: المعنى المصدري.

والثاني: ما به الموجودية ، وذلك حيث يقول ((أن ليس الوجود حقيقته إلا نفس الموجودية بالمعنى المصدري إلخ))[2].

فإن قلت: لَم لم تحمل كلامه – حيث قال ((لا معنى ما ينضم إلى الماهية أو ينتزع منها))[3] – على أنه ينكر أن يكون الوجود بمعنى ما به الموجودية منضمًا أو منتزعًا ، ولا ينكر أن يكون الوجود الحقيقي عينًا للماهية .

---

[1] الأفق المبين (ص: 9)

[2] الأفق المبين (ص: 9)

[3] الأفق المبين (ص: 9) والعبارة في المخطوط بدون [ما] ، والتصحيح من الأفق .

قلت: هذا باطل من جهات ثلاثة:

الأولى: أنه فرَّق بينه وبين حمل الذاتيات[4].

الثانية: أنه قد نص على أنه ليس للوجود إلا معنًى هو المصدري[5].

الثالثة: قد صرح فيما سيأتي أنه لا يكون معنى الوجود ما به الموجودية ، حيث قال: ((فلم تكن طبيعة الوجود نفس موجودية الذات وحصولها ، بل معنى ما به الحصول ، وقد كان أبطله استقصاء الفحص من قبل))[6].

---

[4] قال في الأفق المبين (ص: 10):

((فإن أوهم: أن الأمر إذن قد أشبه حمل الذاتيات ، حيث إن مصداق الحمل ومطابق الحكم هناك ليس إلا نفس ذات الموضوع والوجود من العرضيّات اللاّحقة.

قيل: ينفصل عن ذلك بأن ذات الموضوع هناك بنفسها تستقل بمصداقية الحمل مع عزل النظر عن أية حيثية كانت غيرها ، وأما حمل الموجود فمصداقه نفس ذات الموضوع ، لكن لا من حيث هي ، بل باعتبار جاعلية العلية لها ، فإذا تعرفت بضرورة أو برهان صح حمل الوجود قطعًا)) .

[5] قال في الأفق المبين (ص: 9):

((عسيت أن أثبتك على التفطن ، لأن ليس الوجود حقيقته إلا نفس الموجودية بالمعنى المصدري)) .

[6] الأفق المبين (ص: 153) والعبارة في المخطوط بدون [استقصاء] ، والتصحيح من الأفق.

وقال في موضع آخر: ((ويمتنع على الماهية الممكنة أن تتصف بالوجود الواجبي ، أو يكون لها وجود هو نفس ذاتها أو من ذاتياتها))[7].

وقال أيضاً: ((مع أن جحدة الجعل البسيط من المشائية لا يستنكرون ذلك ، لتحصيلهم أن الوجود هو تحقق نفس الذات ، لا ثبوت وصف لها))[8].

---

7 الأفق المبين (ص: 165) والعبارة في المخطوط [أو يكون لها وجود هو نفسها أو من ذاتياتها] ، والتصحيح من الأفق.

8 الأفق المبين (ص: 188)

وقال أيضاً: ((هي في نفسها غير الوجود ، ولا هي من حيث هي هي مصداق حمل الوجود[9]))[10]

وقال أيضاً: ((الوجود والإمكان ونحوها تجري مجرى الآلات في تعرف أحوال الماهية ، فإن الوجود اعتبار يكشف عن أن الماهية مصدرٌ لآثارها ، أو أنها في ظرف ، أو نحو ذلك))[11].

---

[9] قال العلامة فضل حق الخيرآبادي في حاشية الأفق المبين (ص: 5_6):

((اعلم أن لفظ المصداق يحتمل عدة معان:

الأول: مطابق الحكم لمحكي عنه ، كما يقال نفس الماهية مصداق لحمل الذاتيات.

الثاني: علة صدق الحمل والحكاية في الواقع ، وهذا يحتمل معنيَين:

أحدهما: مطابق الحمل المحكي عنه ، فإنه علة لصدق الحكاية ، بمعنى أنه بعد تحققه لا يحتاج صدق الحكاية إلى علة أخرى ، فهذا هو بعينه المعنى الأول.

وثانيهما: ما هو علة لمطابق الصدق ، أعني علة المحكي عنه في الواقع.

الثالث: علة صدق الحكاية في لحاظ الحاكي.

فمصداق حمل الوجود على الماهية بالمعنى الأول هي نفس الماهية المتقررة بلا زيادة أمر ما عليها ، وليس التقرر أمرًا زائدًا عليها كما يعترف عن قريب ، ومصداقه بالمعنى الثاني هو جاعل الماهية ، أما المصداق بمعنى علة الصدق في لحاظ اللاحظ ، فقد يكون اعتبار جاعلية العلة لها ، وقد يكون مشاهدة ترتب آثار الماهية عليها ، وربما يجوز أن يكون صدق حمل الوجود على ماهية ما في لحاظ الحاكي ضروريًا غير معلل بمصداق بهذا المعنى)).

[10] الأفق المبين (ص: 314)

[11] لم أعثر عليه في الأفق المبين ، ولعل المحشي لخَّص كلام الميرداماد (ص: 266) حيث قال: =

ومن تأمل قوله الذي في أثناء هذا التلويح – كالفذلكة لجملة التلويح – أيقن بما قررته ، وذلك حيث يقول: ((وبالجملة الوجود المطلق معنى مصدري لا يؤخذ من مبدأ للمحمول إلخ))[12] .

وسيرد عليك نصوص وتصريحات مفسرة بكون الوجود من العوارض عنده.

الثاني: الإشارة إلى رد قول من قال أن الوجود عين ، بأن حمل الوجود معلل ، والذاتي لا يعلل ، وأيضًا ليس فهم الذات مستلزمًا لفهم الوجود ، ولا فهم الوجود مسلتزمًا لفهم الذات ، وقد نص المناطقة أن كل مفهوم يتوقف ثبوته للذات على ملاحظة أمر غير الذات فهو ليس بذاتي.

وكيف يكون ذاتيًّا ، والذات لا تكفي في تعقله ، ولا تعقلها وحدها كافٍ في تعقله.

الثالث: الإشارة إلى دفع توهم من ظن أن زيادة الوجود على الماهية يقتضي أن يكون له مبدأ قائم بالماهية انضمامًا أو انتزاعًا ، فرد ذلك بأن الزائد هو الذي لا يحمل على [الموضوع] لذاته – لا ما يكون منضمًا أو منتزعًا عن الذات باعتبارٍ يلحقها – كالإمكان والوجود والسلوب ، ولا سيَّما والوجود من المعقولات الثانية

= ((. . . وهكذا الإمكان هو كآلة للعاقل بها يتعرّف حال الممكن في أنّ ماهيّته كيف تقرّرت ، ووجوده كيف يعرض لماهيّته ، ولا ينظر في كون الإمكان ماهيّة متجوهرة ، أو ليس هو من الماهيّات المتجوهرة ، وكونه موجودًا أو غير موجود . . . وهذا الأسلوب مطّرد في جملة الطبائع الاعتباريّة المتكرّرة ، كالوجوب والوحدة واللّزوم ومضاهياتها)) .

12 الأفق المبين (ص: 13)

التي ليس لها أفراد في الخارج ، ولهذا صرح الحكماء بأن زيادته في الذهن ، وليس في الخارج إلا الماهية ، لكن العقل إذا تصور الماهية حلَّلها إلى عارض ومعروض ، كما يحلّلها إلى جنس وفصل.

والضابط أن ما حلَّله العقل:

– إن كان تحليلاً للذات فهو ذاتي.

– وإن [كان] تحليلاً للذات ولأمر يتعقله العقل خارجًا فهو زائد .

ولو شئت سميت الأول **تحليلاً** ، والثاني **تجريدًا** ، لأن الأول تحليل ، وهذا عزل بين الخليطَين.

الرابع: الإشارة إلى إبطال الجعل المؤلف ، وذلك بأن الوجود لمَّا لم يكن إلا اعتبارًا عقليًّا منشأه الذات من حيث الاستناد إلى الجاعل ، لم يكن في الخارج خلط بين الماهية والوجود ، بل أثر الجاعل هو الماهية التي هي منشأ لانتزاع الوجود ، يعني أن الجاعل قرر الماهية ، والوجود تابع لها ومتأخر عن تقررها ، بل عن جهة استنادها ، فهو متأخر عن أثر الجاعل ، وإذا كان متأخرًا ، فخلطه بالماهية أيضًا متأخر ، فلا يكون الخلط أثرًا بالذات.

الخامس[13]: الإشارة إلى أن الوجود مخالف لجميع الأعراض كما هو مخالف للذاتيات ، ولهذا كان حمله مطلبًا برأسه ممتازاً عن حمل الذاتيات والعرضيات ، فإن كل محمول يُثبِت لشيء شيئًا سواء كان ذاتيًا أو عرضيًا ، وأما حمل الوجود ، فليس ثبوتًا لشيء ، وإنما هو ثبوت نفس الشيء .

هذا محصّل ما تضمنه التلويح ، وللعلماء اعتراض عليه في ثلاث مواضع:

الأول[14]: في إنكاره الوجود بمعنى ما به الموجودية ، فإنه لمّا أقر أن منشأ الوجود هو الماهية من حيث الاستناد ، ومنشأ الوجود بالمعنى المصدري هو الذي يعبر عنه بالوجود بمعنى ما به الموجودية ، فكيف ينكره؟ !

---

[13] هذا بيان انحياز الوجود عن جميع المحمولات ، المذكور سابقًا في قول المحشي (ص: 5):

((وإنما عنون هذا البحث بالتلويح لأنه يشير إلى رد أقوال أربعة وإلى **بيان انحياز الوجود عن جميع المحمولات**)) .

[14] قال العلامة فضل حق الخيرآبادي في حاشية الأفق المبين (ص: 1_2):

((قد اعترف آنفًا بأن مصداق حمل الوجود على الماهية ومطابق الحكم به هو نفس الماهية ، لا أمر زائد يقوم بها ، وأنه ليس في ظرف الوجود إلا نفس الماهية ، ثم العقل بضرب من التحليل ينتزع منها معنى الموجودية والصيرورة المصدرية ويصفها به ويحمله عليها ، فقولنا الماهية موجودة ليس حكاية إلا عن نفس الماهية بلا زيادة أمر عليها ، كما أن قولنا الإنسان إنسان مثلًا ليس حكاية إلا عن نفس ماهية الإنسان بلا زيادة أمر عليها بلا فرق أصلًا.

والفرقُ بأن ذات الموضوع في حمل الذاتيات بنفسها تستقل بمصداقية الحمل مع عزل النظر عن أي حيثية كانت غيرها ، وأما حمل الوجود فمصداقه نفس ذات الموضوع لكن لا من حيث هي ، بل باعتبار جاعلية العلة لها ، ألفاظٌ ليس تحتها معنى . . . وإن أريد به (أي بكون ذات الموضوع في حمل الذاتيات بنفسها تستقل بمصداقية الحمل مع عزل النظر عن أي حيثية كانت غيرها) أن ذاتَ الموضوع المتقررة المجعولة مستقلةٌ بمصداقية حمل الذاتيات من دون زيادة حيثية عليها وانضياف معنى اليها ، فهذا مسلم ومعقول ، لكن الذات المتقررة =

والجواب: أنه إنما ينكر أن يكون للوجود معنى ينضم إلى الماهية أو ينتزع منها ، يعني معنى عارضًا عروضًا انتزاعيًّا كالفوقية مثلًا ، أو معنى يكون ذاتيًّا للماهية ، فإن لفظ ما به الموجودية يقتضي وجودًا هو سبب لاتصاف الماهية بالوجود المصدري ، بأن يكون أمرًا عارضًا ، أو عينًا ، أو جزءًا أي ذاتيًّا ، فلا يكون اعتباريًّا ، وأما إذا لم يكن للوجود معنى غير المعنى المصدري الاعتباري ، لم يكن هناك أمر سوى هذا الاعتبار تكون به الموجودية ، بل الوجود ليس إلا الموجودية ، ولو اصطلح أحد على تسمية كل منشأ للوجود المصدري وجودًا بمعنى ما به الموجودية ، لم يكن للوجود معنيَين بالحقيقة ، بل يكون لفظ الوجود مشتركًا بين معنى الوجود المصدري وبين منشأه الذي ليس وجودًا بالمعنى المصدري ، وليس صفةً للماهية ، بل هو نفس الماهية ، وإنما يكون للوجود معنيان إذا كان كل منهما صفة ، لا أن أحدهما صفة والآخر موصوفها ، إذ ليس النزاع في نفي تعدد إطلاقات الوجود مطلقًا ، فإن هذا بحثًا لفظيًّا ، بل النزاع في إثبات معنى وراء المعنى المصدري ونفيه.

= المجعولة مستقلةٌ بمصداقية حمل الموجود عليها أيضًا بلا زيادة حيثية عليها وبلا انضياف معنى إليها ، كيف ولو كان مصداقُ الموجود ذاتَ الموضوع مع انضياف معنى إليها وزيادة حيثية عليها ، لم يكن لقوله على أن مصداق الحمل ومطابق الحكم هو نفس الماهية بحسب ذلك الظرف ، لا أمر زائد يقوم بها ، معنًى)) .

الثاني[15]**:** أن الوجود لمَّا انحصر عنده في المعنى المصدري الاعتباري ، توقفت موجودية الأشياء على اعتبار المعتبرين.

وقد أجاب عنه في مواضع من هذا الكتاب كما ستطلع عليه[16].

ومحصل الجواب: أن الاتصاف بالوجود وما شاكله من الإمكان والوجوب بالغير والمعلولية ونحوها ، إنما هو باعتبار ملاحظة الذهن ، فلا بأس بتوقف الاتصاف بها على اعتبار الذهن ، نعم ، لو كانت موجودية

---

[15] قال العلامة فضل حق الخيرآبادي في حاشية شرح القاضي مبارك على سلم العلوم (ص: 53):

((لا ريب في أن الموجودات سواء كانت ممكنة أو واجبة ينتزع منها معنى عام بسيط بديهي التصور مشترك بين الموجودات ، يعبر عنه بالفارسية بـ هستى ، ولا ينبغي أن يقع الخلاف بين العقلاء في بداهته واشتراكه وعمومه وبساطته وكونه انتزاعيًّا غير موجود في الخارج بنفسه ، وفي أنه ليس عينًا لشيء من حقائق الموجودات – سوى نفسه – واجبًا كان أو ممكنًا ، وإذ هو معنى اعتباري لا تحقق له بنفسه في الواقع ، يستحيل أن يكون هذا المعنى ما به موجودية الأشياء ، أي مصداق لموجوديتها ومصحح لانتزاع الموجودية منها ، فلا بد أن يكون هناك أمر حقيقي متحقق في الواقع بلا اعتبار معتبر وفرض فارض يكون منشأً لانتزاع هذا المعنى من الموجودات ومطابقًا لصدقه ومصداقًا لحمله.

وما يلوح من كلام الشيخ المقتول من أنه ليس للوجود حقيقة سوى هذا المعنى الاعتباري المعقول ليس على ظاهره ؛ إذ لو كان معناه أنه ليس للوجود مصداق سوى هذا المعنى الاعتباري ، كان صريح البطلان ؛ إذ لو لم يكن لهذا المعنى الاعتباري مصداق ، كان موجودية الأشياء باعتبار المعتبر ، وما يلوح من كلام الشارح من أن حقيقة الوجود ليست إلا نفس صيرورة الذات ووقوعها في ظرفٍ ما ليس معناه أنه ليس لهذا المعنى مصداق ؛ فإن ذلك صريح البطلان ، بل معناه أن الوجود ليس صفة منضمة إلى الحقيقة الموجودة كما سيأتي)) .

[16] قال في الأفق المبين (ص: 356):

((وأما الموصوفية بالوجود فهي وإن كانت أمرًا اعتباريًّا ، لكنها من الاعتباريات الحقيقية الواقعة في نفس الأمر ، فيجب استنادها إلى علة وراء اعتبار العقل هي نفس جاعلية الماهية)) .

الأشياء أمرًا وراء الموجودية المصدرية ، أي أمر به الموجودية ، لكان الاتصاف به لا يتوقف على الاعتبار ، ولا يلزم من توقف الاتصاف بالموجودية على الاعتبار ، توقف تقرر الماهية على الاعتبار ، فإن الماهية متقررة بالجعل ، ومتى جعلت بالذات تبعها اعتباراتها ، يعني أن الجاعل أثره الماهية التي هي منشأ لسائر الاعتبارات ، فالجعل مقدم على الماهية المتقررة ، وهي مقدمة على الاتصاف بالوجود ، وليس الاتصاف بالوجود بالفعل لازمًا لتقرر الماهية ، لأنه ليس معلولاً للماهية وحدها ، بل لا بد فيه من انتزاع ، وإنما لازم الماهية المتقررة هو أنها متهيّئة للاتصاف بالوجود بالفعل.

فإذن إنما وقع الغلط ممن ظن أن الوجود إذا لم يكن له معنى وراء المعنى المصدري ، لزم أن يكون المعنى المصدري هو الوجود الذي به الموجودية ، ونسي أن من أنكر الوجود الذي به الموجودية كيف يعود مقرًّا به للمعنى المصدري المتأخر عن تقرر الماهية.

وفقه الأمر أن الوجود صفةٌ للماهية بعد جعلها وتقررها حاكيةٌ عن تقررها في ظرف من الظروف النفس الأمرية ، حتى أن وجود ذوات الأحياز يكون حكاية عن تقررها في مكان مخصوص أو حيز بعينه.

فإذن الاتصاف بالوجود يتوقف على لحاظ الذهن ، ويتفرع على تقررها المتفرع على جعلها ، كما أن الاتصاف بالعدم اعتباري ، وكلاهما معلل ، الوجود معلل بالاستناد ، والعدم معلل بعدم الاستناد.

الثالث[17]**:** أنه لمَّا لم يكن للوجود مصداق ومطابق إلا نفس الذات ، كيف حكم السيد المؤلف بكونه زايدًا ؟ ولِمَ لم يجعله عينًا ؟

---

[17] قال العلامة فضل حق الخيرآبادي في حاشية الأفق المبين (ص: 11_12):

((قد اعترف فيما سبق بأن الوجود ليس معنًى زائدًا على الماهية ، وسيعترف فيما بعد عن قريب:

بأن الوجود معنى مصدري لا يؤخذ من مبدأ للمحمول قائم بالموضوع انضمامًا أو انتزاعًا ، بل من نفس ذات الموضوع المجعولة بجعل الجاعل الفاعل إياها .

وبأن المقصود بالوجود هو صيرورة الماهية وموجوديتها المأخوذة من نفس الماهية المتقررة ، لا معنى يلحق الماهية فيشتق منه الموجود ويحمل عليها ، كما يكون في السواد والأسود ، وكما أن الإنسانية مفهوم مأخوذ من نفس ذات الإنسان ، لا أمر يقترن بالإنسان.

وبأن مرتبة ذات الموضوع في العين أو في الذهن اصطلح على التعبير عنها بفعلية الماهية ، ووضع لها اسم هو تقرر الذات.

فإما أن يكون ما يؤخذ عنه مفهوم الوجود نفس ذات الموضوع بما هي هي ، فلا يكون الوجود من العوارض أصلًا ، بل يكون نسبةُ الوجود إلى الماهية نسبةَ الإنسانية إلى ماهية الإنسان كما اعترف ، فعد الوجود من العوارض إنما يستقيم لو استقام عد الإنسانية من عوارض ماهية الإنسان ، وهو خروج عن الفطرة الإنسانية ، فلا سبيل على هذا التقدير إلا إلى القول بعينية الوجود للماهية كما هو مذهب الأشاعرة.

وإما أن يكون ما يؤخذ عنه مفهوم الوجود ذات الموضوع مع أمر زائد هو إما المجعولية ، كما يشعر به قوله فيما نقلنا آنفًا ، بل من نفس ذات الموضوع المجعولة بجعل الجاعل الفاعل إياها ، فهذا باطل ؛ لما بيَّنا سابقًا من أن المجعولية نسبة متأخرة عن مصداق الوجود ، أو هو أمر آخر عارض للماهية ، فيكون متأخرًا عن مصداق الوجود قطعًا ، فهذا أيضًا باطل ، ومع هذا لا يكون لقوله الوجود معنى مصدري لا يؤخذ من مبدأ للمحمول قائم بالموضوع انضمامًا أو انتزاعًا على هذا التقدير معنى)) .

وقد أجاب عن ذلك بنفسه في هذا التلويح وفي مواضع أخر[18] .

ومحصّل الجواب: أن حمل الوجود لمَّا كان ليس على الماهية من حيث هي ، فإن مجرد تصور الماهية لا يكفي لحمله ، بل لا بد في حمله من ملاحظة أمر وراء ذاتها ، لم يكن ذاتيًّا ، فإن الذاتي تصوره داخل في تصور الذات ، ولا يمكن تصور الذات منفكة عنه ، والوجود كثيرًا ما يحتاج في العلم بثبوته للذات المعلومة إلى دلائل خفية[19] .

---

[18] قال في هذا التلويح من الأفق المبين (ص: 10):

((فإن أوهم: أن الأمر إذن قد أشبه حمل الذاتيات ، حيث إن مصداق الحمل ومطابق الحكم هناك ليس إلا نفس ذات الموضوع والوجود من العرضيّات اللاّحقة.

قيل: ينفصل عن ذلك بأن ذات الموضوع هناك بنفسها تستقل بمصداقية الحمل مع عزل النظر عن أية حيثية كانت غيرها ، وأما حمل الموجود فمصداقه نفس ذات الموضوع ، لكن لا من حيث هي ، بل باعتبار جاعلية العلية لها ، فإذا تعرفت بضرورة أو برهان صح حمل الوجود قطعًا)) .

[19] قال العلامة فضل حق الخيرآبادي في حاشية الأفق المبين (ص: 3_4):

((. . . وإن عنى بذلك أن اعتبار جاعلية العلة لها حيثية تعليلية لمصداقية مصداق الوجود في لحاظ الحاكي بأن الماهية موجودة ، كما يدل عليه قوله: « فإذا تعرفت بضرورة أو برهان ، صح حمل الوجود قطعًا » ، فذاك أيضًا باطل ؛ إذ كثيرًا ما ينتزع الوجود عن الماهيات ويحمل عليها ويصدَّق بحمله عليها من دون ملاحظة تلك الحيثية ، كما ستعرف أن هذا لا يصلح فارقًا بين مصداق الوجود وبين مصداق الذاتيات ؛ لتحقق هذه الحيثية التعليلية في مصداق الذاتيات أيضًا كما ستعرف عن قريب ، وإنما الكلام في الفرق بين مصداق الوجود ومصداق الذاتيات)) .

فإن قلت[20]: إن أصحاب الجعل البسيط الذين منهم السيد المؤلف يرون أن ثبوت الذاتيات معلل ، فإن الذات لما كانت مجعولة ، فذاتياتها مجعولة ، وقبل الجعل لا حمل للذات ، ولا للذاتيات ، ولا للوجود .

وأيضاً[21] حيثية حمل الوجود حيثية تعليلية خارجة عن المصداق ، فليس بين مصداق الوجود ومصداق الذاتيات فرق.

---

[20] قال العلامة فضل حق الخيرآبادي في حاشية الأفق المبين (ص: 2):

((إن أريد بكون ذات الموضوع في حمل الذاتيات بنفسها تستقل بمصداقية الحمل مع عزل النظر عن أي حيثية كانت غيرها أن ذاتَ الموضوع سواء كانت مجعولة او لا ، وسواء كانت متقررة أو لا ، مستقلةٌ بمصداقية حمل الذاتيات عليها ، فذلك صريح البطلان ؛ فإن الذات الممكنة التي ليست مجعولة ولا متقررة لا شيء محض ، لا يصدق حمل إيجابي عليها أصلًا ، لا حمل نفسها عليها ، ولا حمل ذاتياتها عليها)) .

[21] قال العلامة فضل حق الخيرآبادي في حاشية الأفق المبين (ص: 3_4):

((وأما قوله « بل باعتبار جاعلية العلة لها »

فإن أراد به أن جاعلية العلة لها معتبرةٌ في مصداق الوجود ، بأن تكون حيثية جاعلية العلة لها حيثية تقييدية في مصداق الوجود ، فذلك باطل ؛ لأن تلك الحيثية متأخرة عن مصداق الوجود ، أعني الماهية المتقررة المجعولة ، ضرورة أن الجاعلية والمجعولية نسبتان متأخرتانعن ذاتي المنتسبَين.

وإن أراد به أن جاعلية العلة لها حيثية تعليلية لمصداق الوجود .

فإن عنى بذلك أنها علة لمصداقية مصداق الوجود في الواقع ، فذلك باطل ؛ لأن مصداق الوجود هو نفس الذات المتقررة ، ومصداقيتها في الواقع ليس أمرًا زائدًا عليها حتى يكون لها علة وراء علة نفس الماهية ، فإنما علة مصداقية مصداق الوجود في الواقع هي علة مصداق الوجود ، والذي هو نفس الذات المتقررة في الواقع ، وتلك العلة هي نفس ذات الفاعل المستقل بالتأثير ، لا حيثية جاعليتها للماهية ؛ فإنها متأخرة عن نفس الماهية التي هي مصداق الوجود . =

قلت: إن هذا غير متوجه على ما أقمته ، إذ محصله أن حمل ما هو عين أو جزء يكفي فيه تصور الذات ، ولم أتعرض لكونه معللًا أو غير معلل ، فإن كون الذاتي معلل الثبوت بحسب نفس الأمر أو غير معلل مسألة حكمية لا تعلق لها بتعريف الذاتي ، فإن أهل المنطق نظروا في الحقائق وحللوها ، فوجدوها مشتملة على مفهومات مقوِّمة لها غير خارجة عنها ، وعلى مفهومات يمكن تجريد الذات عنها ، فحكموا على الأولى بأنها ذاتية ، وعلى الثانية بأنها عرضية ، وحيث وجدنا الوجود كذلك ، حكمنا عليه بالعرضية بحسب هذا الاصطلاح.

فإن قلت: قد فهمت أن كلامي لا يمس كلامك ، ولكنه قد أورثني شبهة ، فتفضل بإزالتها .

قلت لك حبًّا وكرامة: اعلم يا أخي أن كلامك مشتمل على أمرين:

= وإن عنى بذلك أن اعتبار جاعلية العلة لها حيثية تعليلية لمصداقية مصداق الوجود في لحاظ الحاكي بأن الماهية موجودة ، كما يدل عليه قوله: « فإذا تعرفت بضرورة أو برهان ، صح حمل الوجود قطعًا » ، فذاك أيضًا باطل ؛ إذ كثيرًا ما ينتزع الوجود عن الماهيات ويحمل عليها ويصدَّق بحمله عليها من دون ملاحظة تلك الحيثية ، كما ستعرف أن هذا لا يصلح فارقًا بين مصداق الوجود وبين مصداق الذاتيات ؛ لتحقق هذه الحيثية التعليلية في مصداق الذاتيات أيضًا كما ستعرف عن قريب ، وإنما الكلام في الفرق بين مصداق الوجود ومصداق الذاتيات.

وإن أراد باعتبار جاعلية العلة لها في مصداق الوجود نفس العلة الجاعلة التي هي متقدمة على الذات المتقررة التي هي مصداق الوجود ، فلا ريب أن نفس العلة الجاعلة غيرُ مأخوذة في مصداق الوجود ولا معتبرة فيه ؛ إذ مصداق الوجود هي نفس الذات المتقررة لا غير ، نعم ، ذات العلة الجاعلة علة لمصداق الوجود ، أعني الذات المتقررة المجعولة ، وهي كما أنها علة لمصداق الوجود ، كذلك هي علة لمصداق الذاتيات الذي هو الذات المتقررة المجعولة ، فهذا لا يصلح فارقًا بين مصداق الوجود ومصداق الذاتيات ، وفيه الكلام)) .

الأول: أن كون الحمل معللًا في الواقع بعلة واحدة يقتضي تساوي تلك المعلولات.

الثاني: أن وحدة المصداق تقتضي تساوي الصادقات.

والأمر ليس كذلك.

أما أولًا فنقول لك: هذا استدلال بدليل مشتبه على أمر بديهي ، فإن كون الوجود غير الماهية الممكنة أمر بديهي ، فلا يسمع دليل واضح يقوم بخلاف البداهة ، فضلًا عن دليل مشتبه[22].

وأما ثانيًا: فإنما يتم كلامك لو ثبت أن علة حمل الوجود والذاتيات واحدة ، ولا نسلم أن حمل الذاتيات معلل ، وإن كانت الذات معللة وذاتياتها معللة ، فإن الجاعل قررها وجعلها بحيث متى تصورت تصورت غير منفكة عن الذاتيات ، فلا تحتاج في حملها على نفسها أو حمل ذاتياتها عليها إلى أمر خارج عنها ، وأما حمل الوجود ، فمعلل بملاحظة آثارها أو الاطلاع على استنادها .

وأما ثالثًا فنقول: إن الوجود لمَّا كان اعتباريًّا ، فجعله موقوف على الاعتبار ، والاعتبار موقوف على ملاحظة الماهية من حيث الاستناد ، وأما الذاتيات فيكفي فيها ملاحظة الذات ، فاختلفت العلة.

---

22 قال العلامة فضل حق الخيرآبادي في حاشية شرح القاضي مبارك على سلم العلوم (ص: 59):

((اعلم أن معنى عينية الوجود لشيء ليس هو أن الوجود المصدري عينه ؛ لأنه معنى مصدري انتزاعي لا يصلح أن يكون عينًا لشيء من الحقائق ، بل معنى عينية الوجود لشيء أن مصداق الوجود المصدري ومنشأ انتزاعه نفسُ ذات الشيء بلا زيادة أمر عليها)) .

هذا هو الكلام على الدليل الأول الذي يكفي في جوابه المنع ، كما يكفي في جواب الثاني.

وأما وحدة المصداق ، فلا تقتضي تساوي أحكام الصادقات ، فإن الإمكان مصداقه ذات الممكن ، وليس بعين ، والأصل أن اللفظ إن كان اسمًا للذات فهو عين لها ، لأنها هي مفهومه ، وإن كان اسمًا لمفهوم صادق على الذات فهو وصف ، وبعبارة أخرى: مفهوم اللفظ إن كان هو مفهوم الذات كان عينًا ، وإلا لم يكن عينًا .

فإن قلت: نحن لا نريد بالعينيات ههنا اتحاد المفهوم ، بل نريد منه اتحاد المصداق ، وإن كان أحد المحمولين معلل حمله ، فإن الحيثية التعليلية خارجة عن المصداق ، كما أنَّا نريد بالوجود بمعنى ما به الموجودية منشأ انتزاع الوجود بالمعنى المصدري ، ولهذا قلنا: إن الوجود المصدري عين ، بمعنى أن مطابق حمله نفس الذات ، والوجود الحقيقي عين للماهية بالحمل الأولي.

قلت: هذا نزاع في الاصطلاح ، ونزاع لفظي لا يلزم من لم يلتزمه ، مع أنه اصطلاح لا وجود له في كتب المنطق والكلام والحكمة المؤلفة من قبلكم ، ولا أقول هذا اعتراضاً على أهل الاصطلاح ، فإنه ليس لأحد أن ينازع في الاصطلاح.

قوله: ((فصل فيه إشباع القول في تحقيق الجعل والحمل وما يتعلق بذلك))[23]

أقول: إن محصل ما ذكره في الجعل هو الفرق بين الجعلين البسيط والمركب بعشرة أوجه:

الأول: بالتعريف ، فالبسيط جعل الشيء ، والمركب جعل الشيء شيئًا وتصييره إياه .

الثاني: الفرق ببيان أثر كل من الجعلين ، حيث قال: ((وأثره [أي أثر الجعل البسيط] التابع له نفس ذلك الشيء . . . وأثر المؤلف هو مفاد الهيئة التركيبية الحملية [أي كون الشيء موجودًا]))[24] .

الثالث: تقدس الجعل البسيط عن تعليق شيء بشيء ، والمؤلف ليس معناه إلا تعليق شيء بشيء ، فيترتب عليه تعلق شيء بشيء .

الرابع: أنه لا يكون بحسب الجعل البسيط إلا مجعول ، والمؤلف لا يتعلق بشيء واحد ، بل له مجعول ومجعول إليه .

---

[23] الأفق المبين (ص: 17)

[24] الأفق المبين (ص: 17_18) وما بين المعقوفتين من كلام الفاضل المحشي ، وقد نقلَ المحشي عبارة الأفق بتصرف يسير ، وأصل العبارة:

((الجعل إما بسيط ، وهو جعل الشيء ، وأثره التابع له نفس ذلك الشيء ، ويتقدس عن تعليق شيء بشيء ، ولا يكون بحسبه إلا مجعول فقط يبدعه الجاعل ويفيض نفسَه ، ويعبر عن تلك المرتبة المجعولة بتقرر الذات وقوام الماهية وفعليّتها .

وإما مؤلف ، هو جعل الشيء شيئًا وتصييره إياه ، وأثره المترتب عليه هو مفاد الهيئة التركيبية الحملية ، ولا يتعلق بشيء واحد ، بل له مجعول ومجعول إليه ، وهو إنما يتعلق بصيرورته إياه)) .

الخامس: أن البسيط إبداع ، أي إخراج عن العدم المحض ، وهذا خلط بين شيئين ، فالجعل المؤلف في الإبداعيات شبيه بالتكوين ، والفرق بأن التكوين خلط موجود بموجود ، وإن شئت قلت: تصرف في موجود بتغيير أو تكميل ، وذلك تصرف في معدوم ليكمل بالوجود .

السادس: أن البسيط إفاضة نفس الشيء ، والمؤلف خلط لا إفاضة.

السابع: أن للماهية بحسب البسيط مرتبة متقدمة على سائر مراتب ، لأنها لم تكن متقررة فتقررت ، فالتقرر أول مراتب ظهورها وأول ما استفادته بالجعل، والمصنف اصطلح أن يعبر عن هذه المرتبة بتقرر الذات ، وقوام الماهية ، وفعلية الماهية ، أي بأحد هذه العبارات الثلاثة ، كما اصطلح أن يعبر عن العبارات الحاكية لهذه المرتبة بالصيرورة ، والموجودية .

الثامن: أن البسيط يتخلل بين الشيء وذاته ، والمؤلف لا يتخلل .

التاسع: أن البسيط غير مسبوق بقابل ، والمؤلف مسبوق بقابل ، وذلك حيث يقول في آخر هذه الإخاذة التي شرحنا محصلها: ((ثم الأجدر بالجعل البسيط لتقدسه عن شوائب التكثر أن يقال له تأثير إبداعي وإخراج الأيس عن الليس المطلق ، وبالمؤلف أنه اختراعي مسبوق بقابلٍ ما وإن لم تكن المادة))[25] انتهى كلامه .

[25] الأفق المبين (ص: 25_26)

فإن قلت: قد تقدم قوله: ((أن الحكماء متفقون على عدم انسلاخ التقرر عن الوجود ، لصحة سلب المعدوم عن نفسه ، على ضد ما يتوهمه أقوام من المتكلمين))[26] .

قلت لك: أنا أشرح كلامه مبيِّنًا للفروق التي تضمنها بين الجعلين ، وأما أن الفرق يناقض بحسب الظاهر كلامه ، فليس لي فيه حيلة ، فإنه لا يمكن القول بالجعل المؤلف إلا مع القول بتقرر الماهيات ، وإلا لكانت

---

[26] الأفق المبين (ص: 21) وقد نقلَ المحشي عبارة الأفق بتصرف يسير ، وأصل العبارة:

((وأما الجعل البسيط ، فافتقار الماهية إليه بحسب نفس الذات وتقرر القوام ، وهو حد حريم الخلاف بين أمم الحكماء من المشائية والرواقية والإشراقية ، مع الاتفاق على امتناع انسلاخ التقرر عن الوجود ، لصحة سلب المعدوم عن نفسه ، على ضد ما يتوهمه أقوام من المتكلمين)) .

قال العلامة فضل حق الخيرآبادي في حاشية الأفق المبين (ص:64_65):

((اعلم أن امتناع انسلاخ التقرر عن الوجود يتصور له معنيان لا اشتراك بينهما إلا في هذه الألفاظ:

الأول: أن التقرر عبارة عن نفس الذات في نفس الأمر في العين أو في الذهن ، والوجود عبارة عن حكاية التقرر ، وواقعية الحكاية عبارة عن واقعية المحكي عنه ، والفرق بين التقرر والوجود هو الفرق بين المحكي عنه والحكاية ، والمصداق والصادق ، كما بين ذات الإنسان ومفهوم الإنسانية ، فعدم انسلاخ التقرر عن الوجود هو عدم انسلاخ المصداق المحكي عنه عن صدق الحكاية ، لا أن في نفس الأمر مرتبتين: مرتبة التقرر ومرتبة الوجود ، غير منسلخ أحدهما عن الآخر .

والثاني: أن التقرر عبارة عن الذات ، والوجود عبارة عن صفة زائدة عليها منضافة إليها ، وأن أثر الجاعل بالذات هو خلط الذات بالوجود ، والذات نفسها وهي المسماة بالتقرر أثر للجعل بالعرض ، وكذا الوجود ، فالتقرر – أعني الذات – لا ينسلخ عن الوجود الذي هو منضاف إليها في نفس الأمر .

والأول مذهب الإشراقية القائلين بالجعل البسيط ، والثاني مذهب المشائية القائلين بالجعل المؤلف ، فلا اتفاق بين الطائفتين على معنى واحد)) .

الماهيات مجعولة جعلًا بسيطًا ثم جعلًا مؤلفًا بالتبع كما يقوله أصحاب الجعل البسيط ، وصرح به هذا السيد المصنف – رحمه الله – [27].

---

[27] قال العلامة فضل حق الخيرآبادي في حاشية الأفق المبين (ص: 66_67) معلّقًا على منهية المحقق الداماد (ص: 21):

((لا يخفى أن التقرر والثبوت هو ما يحكى عنه بالوجود والصيرورة لا غير ، ولا يعقل للثبوت والتقرر سوى ما يحكى عنه بالوجود معنى ، فما ذهب إليه المعتزلة غير معقول النسبة ، لكن ما ذهب إليه الحكماء من أن الوجود من عوارض الماهيات وخارج عنها إنما يعقل لو كان التقرر والثبوت سوى ما يحكى عنه بمفهوم الوجود والصيرورة ، إذ المحكي عنه بالوجود إن كان هو نفس التقرر ، ونفس التقرر هو نفس الماهية ، لا أمر زائد عليها ، وإلا لكان عارضًا لها متأخرًا عنها ، فيكون الماهية متقررة قبل التقرر ، وهو صريح الاستحالة ، فتكون الماهية نفسها بلا زيادة أمر ما عليها وانضياف معنى إليها مصداقًا للوجود ، فلا يكون عارضًا لها وخارجًا عنها ، بل يكون نسبةُ الوجود إلى الماهية نسبةَ الإنسانية إلى الإنسان.

فالآن حصحص الحق ، وتحقق أن الوجود عين الماهيات الممكنة كما ذهب إليه الأشعرية – رضوان الله عليهم – ، واستبان أن المعتزلة والحكماء القائلين بأن الوجود من عوارض الماهيات وخارج عنها شركاءُ في القول بأن التقرر غير ما يحكي عنه الوجود ، وأن التقرر ليس مصداقًا للوجود ، وأن الوجود أمر زائد منضاف إلى الماهية المتقررة ، تكون الماهية المتقررة بانضيافه إليها مصداقًا للوجود.

وإنما الفرق بين المعتزلة والحكماء القائلين بأن الوجود من عوارض الماهيات وخارج عنها – بعد الاتفاق على أن التقرر غير ما يحكى عنه بالوجود – هو أن المعتزلة يجوزون انسلاخ التقرر عن الوجود وانفكاكه عنه في الواقع ، والحكماء يدعون التلازم بينهما ، وشناعة أنه لا يعقل من التقرر إلا ما يحكى عنه بالوجود لازمةٌ على الفريقين ، ويختص شناعة تجويز انسلاخ التقرر عن الوجود بالمعتزلة ، كما يختص شناعة تجويز تقدم خلط الماهية المتقررة بالوجود على نفس الماهية المتقررة – لكون ذلك الخلط أثرًا للجعل بالذات ، وكون الماهية المتقررة أثرًا له بالعرض – بالحكماء القائلين بأن الوجود عارض للماهيات خارج عنها ، فإنما الحق ما ذهب إليه الأشعرية والحكماء القائلون بالجعل البسيط. =

العاشر: أنه شبه البسيط بالتصور المتعلق بالمفرد ، والمؤلف بالتصديق الذي لا يتعلق إلا بالهيئة التركيبية.

= وأما المصنف ، فمن المذبذبين بين ذلك ، لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء.

فتارة يقول أن الوجود مأخوذ من نفس الماهية ، لا معنى يزيد عليها انضمامًا أو انتزاعًا ، وأن مصداقه نفس الماهية ، لا أمر يقوم بها ، وأن نسبته إلى الماهية نسبةُ الإنسانية إلى الإنسان ، وأن التقرر اسم لنفس الماهية ، وأنه معيار صحة انتزاع الوجود ، إلى غير ذلك مما لا يستقيم إلا على القول بأن الوجود عين الماهيات.

وتارة يقول أن الوجود من العوارض الممكنة الانسلاخ ، لعري الذات عنه في مرتبة التقرر ، وصحة سلبه عن الماهية من حيث هي هي ، ولحوقه لها في مرتبة متأخرة ، وأنه من عوارض الماهيات وخارج عنها ، وغير ذلك مما لا يستقيم إلا على تقدير كون الوجود صفة زائدة على الماهية منضافة إليها.

ومنشأ ذلك عدمُ التدبر)).

قوله: ((شكوك وإزاحات))[28]

الشك الأول: محصله أنه كيف يتم عدم تخلل الجعل بين الشيء وذاتياته ، لأربعة وجوه:

الأول: أن كل ممكن يصح سلبه عن نفسه حال العدم ، نعم ، لو كان وجوده عين ماهيته ، لم يصح سلبه عن نفسه ، لأنه يكون واجبًا ، وإذا صح سلبه عن نفسه ، صح سلب ذاتياته عنه ، والشيء الذي يصح سلبه لا بد لثبوته من علة ، فيكون ثبوت الذاتيات معللاً .

الثاني: أنك قد وضعت من قبل أن الوجود خارج عن الماهيات الممكنة ، ونسبته إليها نسبة اللواحق ، فكيف تجعل مصداق حمل الوجود على ذات الممكن نفس ماهيته ، وهل هي إلا شاكلة الماهية بالقياس إلى ما يدخلها ، وإذا كان الوجود ليس عينها ، فسلبه عن الماهية من حيث هي هي واجب ، فيصح سلب ذاتياتها ، وإذا كانت مسلوبة ، فثبوتها بعد السلب لا بد له من علة.

الثالث: أن الوجود ممكن الانفكاك عن الماهية ، لأن الوجود بالنسبة إلى الممكنات لا يكون على شاكلة لوازم الماهية ، فيجوز انفكاكه ، فيجوز سلب الذات والذاتيات حين انفكاكه ، فيحتاج ثبوتها إلى علة.

الرابع: أن تحصيل سبق الماهية على الوجود عسر على القريحة ، فإذا لم تتقدم على الوجود ، كانت مسلوبة عن نفسها وعن ذاتياتها ، فيعلل ثبوتها الحادث بعد السلب.

---

28 الأفق المبين (ص: 27)

وأجاب عنه **بقوله:** ((**فيزاح إلخ**))[29]

ومحصل هذا الجواب: أن حمل الذاتيات لا يحتاج إلى الوجود ، لأنه حكاية عن نفس الذات ، لا حكاية عن الاتحاد في الوجود بين المحمول والموضوع ، ويدل على ما أقول قوله: ((خلط الذات والذاتيات لا يكون بمقتضٍ واقتضاء ، أليس النظر إلى الماهية من حيث هي غير ممكن الانسلاخ عن أن يكون بعينه لحاظ ذاتياتها))[30] ، يعني أن حمل الذاتيات من حيث أنها شرحٌ للذات يكفي فيه تصور الذات ، ولهذا كانت الحدود قبل العلم بوجود الماهية حدودًا اسمية ، وتلك الحدود بعينها بعد العلم بالوجود حدودٌ حقيقية ، نعم ، إذا أريد من حمل الذاتيات الحكاية عن اتحادها وجودًا ، فلا بد من وجود الذات ، وذلك لأن الحمل الأولي حملٌ يفيد تصور الذات ، ويتضمن الحكاية عن الاتحاد بالذات ، فلذلك كان من مطالب ما ومن المطالب التصورية ، ولتضمنه الإخبار عن الذاتية ، أمكن للمعترض أن يمنع الذاتية ، ولعدم تضمنه الاتحاد في الوجود ، لم تسمع قط أحدًا يؤاخذ المحدِّد بأن معرَّفك غير موجود .

فإن قلت: كما أنه لا يعترض على الحد بعدم وجود المحدود ، كذلك لا يعترض على الرسم بعدم وجود المرسوم.

---

[29] الأفق المبين (ص: 29)

[30] الأفق المبين (ص: 29_30)

قلت لك: لا يمكن رسم المعدوم أصلًا ، وذلك لأن معرفة الخواص والعوارض لا تكون إلا بعد الوجود ، وأما الذاتيات والذات فمما لا يمكن تصور الذات إلا بها ، فإن المعدوم الذي لم تتصور ذاته ، فلا سبيل إلى علمه أصلًا ، وذات المعدوم هو ما حصل في العقل ، وإذا وجد يميَّز بين ذاته وعارضه ، ولذلك قد تتخالف الحدود الاسمية والحقيقية ، وإنما قسمت الحدود الاسمية باعتبار أمور قد علمت أحوالها ولوازمها ، إما لأنها موجودة في الذهن كالأمور الاصطلاحية ، وإما لأنها كانت موجودة ثم علم عدمها ، أو جهل وجودها .

والحاصل: أنه ليس كل حمل موجب يحتاج إلى وجود الموضوع ، بل الحمل الإيجابي حكاية ، فلا بد له من محكي عنه ينطبق عليه ، فالحمل الأولي لما كان حكاية عن العينية ، فلا بد للعينية من أمر تنطبق وتنتزع منه ، فإذا قلت: « العدم عدم » ، فإن صدق عينية هذين المفهومين حاصل وإن لم يكن لهما وجود ولا منشأ ، فإن كون مفهوميهما واحد معلوم ، وكذلك إذا حكيت عن الإنسان بأنه منحل إلى الحيوان الناطق لذاته ، فإن هذا الحكم لا يتوقف صدقه على وجود الإنسان ، لأنك لم تحك عن وجوده ، وإنما حكيت عن تركيبه وتحليله ، والحكاية منطبقة ، نعم ، لو قلت الإنسان حيوان ناطق ، وأردت أنه يثبت له الحيوان الناطق ، فلا بد من وجوده ، لأنه حكاية عن ثبوت شيء له ، ولكن احتياج ثبوت الحيوان الناطق ليس من حيث أنه ذاتي ، بل لأن معنى مطلق الربط الإيجابي المتبادر عند الإطلاق تقررُ المثبت له ، فمطلق الربط الإيجابي المتبادر أخص من مطلق الربط الإيجابي ، ولا يلزم من اقتضاء الأخص اقتضاء الأعم.

فمن اعترض على السيد المصنف بأن مطلق الربط الإيجابي لمَّا اقتضى وجود الموضوع ، والوجود متوقف على الجعل ، فكيف يقال أن حمل الذاتيات لا يتوقف على جعل ولا على الوجود إلا بالعرض ، فإن مقتضى المطلق لا بد منه في جميع الخصوصيات[31].

---

[31] قال المولوى حمدالله السنديلي في شرحه على سلم العلوم (ص: 57_60)

((. . . وما قال خير اللحقة وفصَّله في الأفق المبين من أن مطلق ثبوت شيء لشيء بما هو طبيعة ثبوت شيء لشيء على الإطلاق فرع تقرر ذات المثبت له ومستلزم لثبوته ، وأما بالنظر إلى خصوصية الحاشيتين ، فربما يكون أيضًا على هذه الشاكلة ، أي على الفرعية بالقياس إلى تقرر المثبت ، والاستلزام بالقياس إلى ثبوته ، كما في ثبوت الوجود للماهية إلخ)) ثم قال بعد تتمة نقل كلام الميرداماد:

((انتهى كلامه مع حذف بعضه ، فإني لا أفقهه حق التفقه ، فإنه من الضرورة أن ما هو مقتضى المطلق يجب أن يكون متحققًا في الخاص ، وأنه لا يكون الخاص من حيث هو خاص مانعًا من تحقق مقتضى المطلق بما هو مطلق ، وإلا لزم اجتماع المتخالفين ، فالفرعية لو كانت مقتضى لطبيعة الربط الإيجابي ، يجب أن تكون متحققة في ربط الذاتيات بالذات ، وظاهر أنها ليست بمتحققة ، لا بما هو ربط ، ولا بخصوصية حاشيتيه ، ولو لم يلزم تحقق المقتضى للمطلق في الخاص ، فما وجه العدول عن المشهور؟ فإنه يمكن أن يقال: أن مقتضى الربط الإيجابي بما هو ربط إيجابي الفرعيةُ بالنسبة إلى الثبوت ، وإن لم تكن متحققة في ثبوت الوجود للشيء بالنظر إلى خصوصية الحاشيتين إلخ)) .

وقد تعرَّض للشارح السنديلي العلامةُ بحر العلوم في شرحه على سلم العلوم حيث قال (ص: 497):

((ولا يخفى ما فيه من الفساد (يعني كلام الميرداماد) ، لا لما قال بعض الشراح (يعني ملا حمدالله) من أن مقتضى المطلق لا يتخلف عن الخاص ؛ لأن ذلك مما لا دليل عليه ، كيف ومقتضى مطلق البسيط الكروية ، وقد منعه خصوص الأرضية ، ومقتضى أحد النقيضين الوجوب ، وخصوصياته الإمكان ، بل لأن الفرعية عبارة عن المعلولية ، ولا يعقل كون المطلق معلولًا دون الخاص ، ومن ههنا تسمعهم يقولون: إمكان العام مستلزم لإمكان الخاص ، دون العكس ، على أنه حينئذٍ لا وجه للعدول عما هو المشهور ، وبالجملة كلامه (يعني كلام الميرداماد) سخيف غاية السخافة ، هذا ، والله أعلم بالصواب)) .

وإن شئت معرفة الصواب ، فعليك بالنظر في حاشية العلامة عبد الحق الخيرآبادي على شرح ملا حمدالله (ص: 137_138) .

فقد غفل وظن أن الحمل الإيجابي ليس إلا حكاية عن الاتحاد في الوجود ، وذهل عن أنه قد يكون حكاية عن الاتحاد في المفهوم ، وعن الاتحاد بالذات ، وقد يكون عبارة عن شرح الموضوع وتفصيله ، وقد يكون عبارة عن ثبوت شيء لشيء ، وهذا يقتضي وجود المحكي عنه في ظرف الحكاية ، وتلك تقتضي محكيًّا عنه من الجهة التي تحكي عنه ، فتحقق أن الحكاية تتوقف على محكي عنه تنطبق عليه من حيث أنه محكي لا من حيثية أخرى.

فإن قلت: هذا قولٌ بصدق موجبة بلا وجود لموضوعها .

قلت لك: الإيجاب والسلب سيَّان في كونهما حكاية ، وإذا جوزت صدق أحدهما بلا وجود الموضوع ، لم تكن جوزت صدق حكاية بلا محكي عنه ، فإنه لو لم يكن للسالبة محكي عنه ، لم تكن قضية ، ولكن لمَّا لم تكن حكاية عن سلب شيء عن شيء كما يتبادر في العرف ، بل هي حكاية عن السلب ، وإن تبلدت قلت: إنها حكاية عن سلب المحمول وانتفائه ، وذلك متحقق وإن عدم الموضوع ، فكذلك إذا عقدنا قضية تحكي عن تفصيل أمر ، كفى في صدقها انطباقها عليه ، ولا يتوقف صدقها على أمر وراء تصور الموضوع ثم ملاحظة أن المحمول تفصيل وشرح وتحليل ، وإن كان هذا الحكم لا يصح على المعدوم المطلق ، لكنا بمعزل عن ملاحظة الوجود أو التقرر ، فضلًا عن الحكاية عنهما ، وإنما نحكم بأن الموضوع له وجود في الجملة إذا تفكرنا في أن المعدوم ليس بشيء حتى يفصَّل أو يحلَّل ، والتوقف على التقرر في الواقع أمر وراء

صدق الحكاية والمحكي عنه ، فإنك إذا قلت: زيد في السوق ، كفى في صدقه أنه في السوق ، وأما أنه مجعول أو متقرر ، فتوقف نفس أمري لا تعلق له بصدق الخبر ، ألا ترى أن منكر الجعل يصدق بهذه القضية .

إذا فهمت هذا ، فهمت كلام السيد المصنف: ((الإنسان إنسان أو حيوان ، لا يحوج صدقه إلى الجعل من جهة الخلط ، وإن أحوج إلى لحاظ تقرر الموضوع))[32] .

ولقائل أن يقول: أنه على ما قررت لا يحوج إلى لحاظ تقرر الموضوع ، بل يكفي فيه لحاظ ذات الموضوع.

قلت لك: لحاظ تقرر الموضوع هو بعينه لحاظ ذات الموضوع عند أصحاب البسيط ، إذ لا ذات بلا جعل ، وأثر الجعل هو تقرر الذات ، فإذن التوقف على الجعل في نفس الأمر أمرٌ لا يتوقف عليه صدق الحكاية ، فإن من ينكر جعل الماهية ، يحكم بثبوت الذاتيات ، ولهذا قال السيد المصنف ((لو أمكن التقرر بنفس الذات ، لكفى))[33] .

---

[32] الأفق المبين (ص: 30)

[33] الأفق المبين (ص: 32)

فإن قلت: هذا أيضًا يكفي في حمل الوجود ؟

قلت: نعم ، يكفي في حمل الوجود ، لكن تكون الماهية إذ ذاك واجبة لا ممكنة ، والماهية الممكنة لا يمكن أن يقال أنها متقررة بنفس ذاتها ، ولا عند من ينكر الجعل ، فإنها متقررة بالبخت عندهم لا بنفسها ، وأما تقرر الماهيات بنفسها فهو مذهب الجمهور ، وكذلك القول لا يعلل.

ومن رجع إلى وجدانه أدرك [. .] على أني شارح لكلام السيد المصنف – رحمه الله – ، مع أنه لم يخرج في كلامه الأول في تحقيق الوجود ، ولا الثاني في تحقيق حمل الذاتيات ، عما أجمع عليه القدماء من الحكماء وجمهور المتكلمين.

وأما قوله بالجعل البسيط ، فهو موافق لجمهور المتأخرين ، ولا سيَّما المحققون كشيخنا الشمس[34] – رحمه الله تعالى – ، ووالده إمام الحكماء[35] – رحمه الله تعالى – ، وبحر العلوم ، بل القول بالجعل البسيط هو مذهب علماء الهند كلهم ، وجميع من أدركناه وعاصرناه قائلٌ به ، فالسيد المصنف لم يستبد بقولٍ في الوجود ولا في الجعل ، وإن خالفه في الوجود مشايخنا – رحمهم الله تعالى – ، فإنهم لا يفرقون بين حمل الوجود وحمل الذاتيات ، والسيد المصنف يفرق ، حيث يقول – بعدما فصله تفصيلًا لا يحتاج إلى شرح – ((فاحدس من أن حمل الوجود يشابه حمل الذاتيات من وجه ، ويباينه من وجه ، ويباين حمل لوازم

---

[34] يعني شمس العلماء العلامة عبد الحق الخيرآبادى (ت: 1318هـ) ، وهو أستاذ الفاضل المحشي.

[35] يعني المعلم الرابع العلامة فضل حق الخيرآبادى (ت: 1278هـ) .

الماهية من كلا الوجهين مباينة صرفة ، وأن سبق الماهية على الوجود سبقٌ بالماهية))[36] إلى أن قال ((فتكون نسبة الوجود والذاتيات إلى الماهية على التعاكس))[37] ، يعني أن الذاتيات مقدمة على الماهية بالماهية ، والوجود متأخر عنها بالماهية.

ثم **اعلم** أن السيد المصنف – رحمه الله – لم يقم دليلًا عقليًّا على ترجيح البسيط ، وإنما قال ((لعل الحق لا يتعدى مجعولية الماهيات بالجعل البسيط ، كما في القرآن العزيز[38] من قوله عز من قائل ﴿ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ﴾ ، على معنى أن أثر الجاعل وما يفيضه ويبدعه أولًا وبالذات هو نفس الماهية ، ثم يستتبع ذلك جعلًا مؤلفًا للموجودية ، مفاده خلط الوجود والماهية))[39].

---

[36] الأفق المبين (ص: 45)

[37] الأفق المبين (ص: 46) والعبارة في المخطوط بدون [فتكون] ، والتصحيح من الأفق.

[38] قال العلامة فضل حق الخيرآبادي في حاشية الأفق المبين (ص:69_70):

((هذا منتحل من الحاشية القديمة ، والاستدلال بهذه الآية الكريمة على الجعل البسيط ناشٍ من سوء الفهم وقلة التدبر ، فإنه لا نزاع بين الإشراقية والمشائية في أن لفظ الجعل هو موضوع لمعنى الخلق أيضًا ، كما هو موضوع لمعنى التصيير ، فإن هذا بحث لغوي بمعزل عن أنظارهم ، وقد عرف من لسان العرب أن الجعل كما جاء في لغتهم بمعنى التصيير ، جاء في لغتهم بمعنى الخلق أيضًا ، وإنما الخلاف بين الفريقين في معنى الخلق: هل هو عبارة عن إفاضة نفس الذات ، أو هو عبارة عن تصيير الذات موجودة)) .

[39] الأفق المبين (ص: 22)

أقول: إني وإن كنت في هذا التصنيف لم ألتزم إلا شرح كلامه وتوجيهه ما أمكن ، ولكنه حيث أقدم على تفسير الخلق بغير ما فسره الله تعالى ، وبغير ما عليه جمهور الصوفية والحكماء ، أحببت أن أبين تفسير الخلق والجعل والإبداع الواقع في كلامه تعالى.

قال تعالى ﴿ بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾.

فبيَّن تعالى أن خلقه وإبداعه إنما هو بالأمر والخطاب لمخاطب يسمع ويمتثل ، ولم يبين قط أنه خلق شيئًا من اللا شيء ، وكذلك لا يمكن لأحد يحصِّل ما يقول أن يتصور خلق اللا شيء ، ولا تعلق النسبة بلا شيء ، وإذا كان كلام الله لم يصرح بخلاف ما يفهمه العقلاء والحكماء ، فكيف يحمل بعد كونه مفسَّرًا على ما يخالف العقل بلا دليل ، بل لمحض الترجي ، كما تقول: لعلِّي أصير مخلَّدًا .

وعلى كل حال ، القول بالبسيط لا يكاد يعقل ، لاستحالة تصور مفهومه ، ولو سلمنا إمكان تصوره ، لم نسلم صحته ، ولو سلمنا إمكان صحته ، لم نسلم وقوعها ، فكيف يحمل عليها كتاب الله وهو مفسَّر ، والمفسَّر لا يجوز تأويله.

وليس مرادي بهذا الرد على أصحاب البسيط ، بل مرادي أن يتجنبوا تأويل كتاب الله حيث لا يجوز تأويله ، أسأل الله أن يسرني بمعرفته ، ويسعدني برحمته.